الجمهور الا انه لا يلزم من سلب وجود المجموع في شي من الازمنة سلب وجوده مطلقا فانه
يكون وجوده في مجموع الازمنة **قوله** يعتبر تارة اه ههنا اعتبار آخر وهو ان يعتبر
الآحاد معروضة للهيئة وهي بهذا الاعتبار ايضا مرو جد انه كما مر حصر في بحث الوحدة
والكثرة **قوله** والجواب ان المراد هو المعنى الثاني اه اعلم ان المعنى الثاني ليس حصه وجود
غير حقائق الاحاد ووجوداتها فلم يكن علة غير عللها وغير توقفاتها فليس ههنا تعليل واحد
حتى يلزم تعليل الشي بنفسه بل تعليلات متعددة في كل تعليل يتغاير العلة والمعلول ذاتا
انما الفرق بين تعليل الاجزاء بالاجزاء ومن تعليل المركب منها المغاير لها وهو على الاول
تعليلات متعددة وعلى الثاني تعليل واحد فالصواب في الجواب اختيار المعنى الثالث اي
المجموع المعروض للهيئة واثبات هذا المعنى وبيان مغايرته للمعنى الثاني اي الآحاد المحفوفة
قال ناقد المحصل في ذلك الاشياء التي كل واحد منها مقدم على شي يمتنع ان يكون بعض المتأخر
وهو كما تراه الا انه غير مرتب المصادرة وكذا ما قال بعض الفضلاء ههنا ان احتياج الكل
غير احتياجات الاجزاء وامكانه غير امكانها فيكون وجوده غير وجوداتها فالاولى ان
يقال حقيقة العدد وحدات من حيث انها معروضة للهيئة كما مر بيانه فيكون المعدود آحادا
من حيث انها معروضة لها ولا شك ان العدد امر اعتباري موجود في نفس الامر فكذا
المعدود من حيث هي معدود موجود فيها سواء كان موجودا في الخارج بناء على ان
كل جزء موجود فيه اولا وكونها امرين اعتباريين لا يضر المقصود لان الامر الاعتباري
كالموجود الخارجي يحتاج الى العلة وعلى كل تقدير يندفع الشبهة المشهورة وهي ان
على ذلك التقدير يلزم من وجود الاثنين وجود الامور الغير المتناهية فانه
اذا وجد الاثنان وجد الثلث الذي احدها هو مجموع الاثنين واذا وجد الثلث وجد

الاربع

الاربع الذي احدها هو مجموع الثلث وهكذا الا ان ما يلزم هو اللاتناهي في
الامور الاعتبارية لان في الاربع اعتبار الاثنين الاولين مرتين وفيما بعده
اعتبارهما بمراتب وهو آية الاعتبارية وهو غير مستحيل الايق هذا المجموع المغاير
للآحاد المحفوفة لا يحتاج الى علة غيرها وغير عللها بل يحصل بعدها على سبيل الاستتباع
لانا نقول الشي يحصل استتباعا بان يتعلق التاثير الذي هو مستتبع له بالذات بذلك
الشي بالعرض ولا شك ان تاثير الاجزاء تاثيرات متعددة لا يمكن ان يتعلق بالمجموع
الذي هو امر وحداني ولو بالعرض مع ان الاستتباع بعينه يكون للمتبوع حقيقة
مخصصة وحدانية وايضا قد عرفت ان الحقيقة العددية هي الكل بالذات وهي نفس الآحاد
المحفوفة او معها فان الانسان مثلا متعدد ذاتا اذ لا تصير افراده الكثيرة يكون متعددا البتة
وبه يندفع منع آخر يرد ههنا وهو انه يجوز ان يحصل الكل بعد المعد الآخر على سبيل
الاستتباع هذا والله الهادي الى سبيل الرشاد ومنه العصمة والسداد **قوله**
والجواب ان الكلام الخ لا حاجة الى ذلك لما عرفت ان ايجاد الكل هو بعينه ايجاد الاجزاء
فان الكلام في المركب العددي وايجاده انما هو ايجاد الوحدات وكذا ايجاد
المعدود هو ايجاد الآحاد فعلى تقدير ان يكون الجزء موجدا للكل يلزم ايجاده
لنفسه فلا يمكن ان يكون في السلسلة المفروضة جزء موجد لها خلاف المركب
عن الواجب والممكن فانه ليس مركبا في الحقيقة لان الكل العددي فيه ينتفي
بانتفاء الوحدة العددية في احد جزئيه اي الواجب فان قلت من المعلوم ان المركب
محتاج في الوجود الى الاجزاء فكيف يكون ايجاده نفس ايجادها قلت هذا انما هو
في المركب الخارجي كالمركب من المادة والصورة دون المركب العددي فان احتياجه

لا متصوّر له افراد الا الواحد

Copyright King Saud University